مصر خسرت ٥٠مليون جنيه فى يوم واحد

الحرائق تطارد المصانع ..والنار تأكل ٢مليار جنيه سنوياً

■ رشيد: الوزارة تعد استراتيجية شاملة لتأمين المنشآت ■ د.محمد حلمى: ربط إنشاء وتشغيل المصانع بتطبيق كود الحرائق

شهدت الأسبوع الماضى حالات حرائق غير طبيعية فى مختلف المدن الصناعية كان فى مقدمتها الحريق المروع بالمنطقة الصناعية بجسر السويس والذى التهمت النار فيه نحو ٥ مصانع بخسائر مبدئية قدرت بنحو ٥٠مليون جنيه بعدها شهدت مدينة السادس من أكتوبر حريقاً بمصنع الشيبسى وكذلك ثلاثة حرائق بمدينة المحلة الكبرى لنحو ثلاثة مصانع للنسيج فضلا عن حريقا أخراً بصنع للورق بمدينة الإسكندرية.

مسلسل الحرائق المتتالى فتح ملف إجراءات الأمن والسلامة الواجب إتباعها فى المنشات والمصانع لانها ثروة قومية لابد من الحفاظ عليها خاصة وأن الحرائق تأكل كفاح السنين فى لحظات.

ويقول المهندس رشيد محمد رشيد وزير الصناعة والتجارة أن الوزارة تعكف حاليا على إعداد استراتيجية شاملة ستطبق على جميع المصانع بهدف وضع إجراءات تأمينية تستخدم فيها أحدث الأساليب العلمية الحديثة للتأمين ضد الحرائق وتقليل الخسائر لأقل درجة ممكنة فى حالة حدوثها وتدريب العاملين على كيفية مواجهتها.

ويوضح الوزير أنة سيتم مراجعة نظم الأمان فى المصانع الموجودة فى مصر بالتعاون مع أجهزة الدفاع المدنى للتأكد من مطابقتها للمواصفات الفنية لتلافى وقوع الحرائق التى تنتج عن قصور فى أتباع الإرشادات والإجراءات السليمة لاستخدام تلك المواصفات.

ويشير رشيد إلى أنه تم تكليف هيئة الرقابة الصناعية وهيئة التنمية الصناعية بمتابعة اجراءات الامن والسلامة الموجودة فى المصانع القائمة مع التشديد فى عدم منح أى موافقة للمصانع الجديدة إلا بعد التأكد التام من التزامها بتطبيق تلك الإجراءات تطبيقاً صارماً لان المصانع ثروة قومية حقيقية لمصر.

الوقاية خير من العلاج

ومن جهته يقول الدكتور محمد حلمي رئيس مجلس أمناء مستثمري العاشر من رمضان أن الصناعة المصرية شهدت خلال العامين الماضيين عدة حرائق كبيرة خسرت علي أثرها المصانع آلاف الملايين من الجنيهات وهذا الموضوع كان محور نقاشات عديدة في مجلس الأمناء.

ويقول إن الموضوع متشابك ولابد أن نكون صرحاء مع أنفسنا لأن إمكانياته الحالية لا تواكب طبيعة الحرائق فمنذ وقت ليس ببعيد اندلعت النيران في أحد المصانع الكبيرة واستغرقت عمليات الإطفاء فيها أياما وفي مصنع آخر التهمت النيران سيارة إطفاء بكاملها نتيجة شدة النيران التى لم تستطع إمكانات السيارة مواجهتها الأمر الذى يدلل أننا بالفعل أمام مشكلة كبيرة بل وقضية هامة تتعلق بأمن واستقرار المصانع وهذه لا تقل فى أهميتها عن أمن الوطن لان المنشات الصناعية جمعاء نسج واحد فى الاقتصاد الوطنى.

ويطالب بأن يكون هناك مركز معلومات عن الحرائق بمصر ومعرفة أنواع الاستثمارات القائمة في كل المناطق الصناعية حتى تقوم الدولة بتوفير نقاط إطفاء كافية وقادرة على مواجه أخطار الحرائق بتلك المنشآت فليس من المنطقي أن تكون هناك مناطق صناعية بها مصانع للكيماويات وغيرها من المصانع التى تتعامل أو تنتج مواد شديدة الاشتعال ويتم توفير سيارات إطفاء تقليدية في نقاط الإطفاء القريبة.

ويقول حلمى إننا وللأسف الشديد لا نتعلم من أخطائنا كما أنه ليست هناك دروس مستفادة من أخطار الحريق فمسلسل الحرائق بالمدن الصناعية لا ينتهى لذلك لابد من ضرورة طرح حلول عملية باستمرار لمواجهة تلك الأخطار كما أنه ليس من المنطقى أن تصبح منشاتنا مهددة بهذه الإخطار دائما ويصبح همنا الشاغل مناقشة تلك القضية باستمرار فهناك قضايا عديدة تتعلق بالتطوير والتحديث وطرح منتجات جديدة لمواجهة المنافسة العالمية.

ويوضح أن استمرار وجود تلك الأخطار لا يشجع على التطوير فالحرائق تدفع عجلة التنمية والتطوير فى المصانع الى الخلف لان المستثمر بدلا من أن يسعى لفتح أسواقا جديدة ينصب همة على إعادة بناء ما خسره جراء اندلاع الحرائق.

ويشدد حلمى على ضرورة أن تكون هناك جهة عليا علي قدر المسئولية للتعامل مع أخطار الحريق لأن خسائر مدينة العاشر من رمضان وحدها تتعدى ملايين الجنيهات سنويا.

ويوضح أنه يجب ألا يغيب عنا أن أكثر من ٤٠ عاما مضت منذ تطبيق كود الحريق فى معظم بلدان العالم الأمر الذى جنبها الكثير من الكوارث التى تكلف أصحاب المشروعات والدولة الكثير والكثير بينما عمر الكود المصرى لا يتعدى سنوات قليلة.

ويؤكد أنة آن الأوان لإلزام المصانع والمنشآت المختلفة بتطبيق كود الحريق لانة أصبح ضرورة ملحة وأساسية وليس من قبيل الرفاهية بل هو حجر الأساس فى اشتراطات السلامة والأمن مع الأخذ دوما بوسائل إطفاء تتلاءم مع حجم الأخطار الموجودة بها ونوعية تلك الحرائق وطبيعتها فما يصلح الماء لإطفاء بعضها قد لا يصلح للبعض الأخر وهكذا.

ويشدد على ضرورة ربط رخصة إنشاء وتشغيل المصانع بإلزام تطبيق كود الحريق وتجديد الترخيص يرتبط بالمتابعة الإلزامية وعدم التأمين على المصانع التى لا تطبق الكود مع منح حوافز للمصانع والشركات التى تطبق نظام الكود من قبل شركات التأمين.

ويضيف لابد وأن تكون بالمدن الصناعية لجنه من رجال الأعمال والمسئولين لمتابعه الالتزام بتطبيق الكود فى المصانع لأن الأحداث أثبتت أن الضرر يستهدف كل المصانع المحيطة وكذلك المنشآت ملك الغير وإنشاء آلية مشتركة بين إدارة الدفاع المدنى وجهة استشارية تابعة لإتحاد شركات التأمين لمتابعة تطبيق كود الحريق ويكون لها حق التفتيش الفجائى والمتابعة بصفة دورية للتأكد من سلامه النظام المطبق ومدى كفاءته ومسايرته للتوسعات الصناعية.

ولابد أن تتولى جمعيات المستثمرين بالمدن الصناعة التأمين على رجال الإطفاء والدفاع المدنى التابعين لها لتأمين المدن الصناعية الخاصة بهم وذلك ضد الأخطار التى يتعرضون لها فالخسائر المباشرة من الحرائق تتعدى مليارى جنيه سنويا عدا الخسائر غير المباشرة على الأفراد وتعطيل العمل وفقد فرص تنافسيه فى الأسواق داخليا وخارجيا والذى يصل مع قيمة الفرص الضائعة إلى ثمانية أضعاف هذا الرقم.

كما يجب إلزام المركز القومي لبناء المنشآت والمصانع بتطبيق كود الحريق ، وكذلك المكاتب الاستشارية ؛فالوقاية خير من العلاج كلمات بسيطة ولكنها تؤدى إلى استمرار الإنتاج والمنافسة والتصدير وتشغيل العمالة والمحافظة على الأمن والتصدير والمحافظة على الأمن والسلامة والتقدم.

الأطفاء من الخارج التحدى الأكبر أمام رجال الدفاع المدنى

غياب

ويؤكد الدكتور وليد جمال الدين رئيس مجلس إدارة غرفة صناعة التشييد ومواد البناء على ضرورة عقد مؤتمر قومى لوضع أطر وسياسات تكفل حماية الاستثمارات القائمة من أخطار الحريق لان انتشار وتكرار تلك الظاهرة من شأنه الإساءة إلى سمعة الاستثمار بمصر.

ويوضح أن هناك غيابا-للأسف الشديد-لدي شريحة كبيرة علي جميع المستويات سواء من أصحاب مصانع أو مكاتب استشارية بتطبيق واشتراطات كود الحريق فهناك تواكل بنسب كبيرة وهذا ما أدى إلي تزايد عدد الحرائق وتضاعف الخسائر سنويا.

ويضيف أنه للأسف الشديد أن هناك عددا قليلا جدا من المكاتب الاستشارية القادرة والواعية بتطبيق واشتراطات هذا الكود لذلك لابد أن تتكاتف وتتضافر كل الجهود لعمل توعية غير عادية وواسعة النطاق علي كل المستويات بأهمية كود الحريق ودوره المهم في الحفاظ علي أمن وسلامة المصانع – بل وحمايتها-من اندلاع الحرائق.

ويطالب رئيس الغرفة بأن يلزم المركز القومي للبناء المنشآت بتطبيق كود الحريق فضلا عن ربط تطبيق الكود بالحصول علي ترخيص التشغيل من الأساس وفي حال عدم تطبيق المشروع لشروط وتطبيقات كود الحريق يتم حرمان صاحب المشروع من مزاولة النشاط.ويقترح رئيس الغرفة أن تقوم شركات التأمين بمنح حوافز للمنشآت التي تطبق اشتراطات الأمن والسلامة بالكامل وتلتزم بتطبيق كود الحريق عن طريق تخفيض نسبة من أقساط التأمين لأن الالتزام بكود الحريق تلقائيا سوف يحد ويقلل من الأخطار.

وبالتالي فإن احتمالات دفع التعويضات سوف يقل فضلا عن ضرورة متابعة الالتزام بتطبيق الكود دوريا من جانب الجهات الرقابية وسلامة أجهزة الإطفاء وكل ذلك سوف يصب في النهاية في بوتقة الأمن والسلامة للمصانع وللعاملين فيها.

ويوضح رئيس الغرفة أن تفعيل مواجهة أخطار الحرائق أصبح ضرورة ملحة خاصة وأن البرنامج الانتخابي للرئيس مبارك يستهدف إنشاء نحو١٠٠٠ مصنع جديد ولذلك لابد أن نحمي تلك الاستثمارات الواعدة من أخطار الحرائق حتي نستطيع مسايرة المنافسة في ظل السوق المفتوحة وتعرضها لأي معوقات أو أخطار من الممكن أن يهدد استقرارها في الأسواق سواء علي المستوي المحلي أو المستوي العالمي ممثلا في التعاقدات التصديرية لأنه ليس من المنطقي أن ننشئ استثمارات جديدة ولا نستطيع حمايتها من الأخطار.

حالة خاصة

ويؤكد المهندس حسام القاضي مدير شركة طيبة للمقاولات أن خسائرنا غير طبيعية نتيجة اندلاع الحرائق كما أن الاستثمارات القائمة باتت مهددة نتيجة عدم توافر اشتراطات الأمن والسلامة فخسائر شركات التأمين تتضاعف نتيجة دفع التعويضات نتيجة اندلاع الحرائق وهذا يمثل إهدارا لموارد الاقتصاد القومي لأن الخسائر لا تتوقف عند دفع شركة التأمين لقيمة التأمين فقط بل إن الأمر يتعلق بالإنتاج وارتباطات التصدير.

ويشدد علي ضرورة التزام شركات التأمين بعدم قبول طلب التأمين علي أي منشأة إلا بعد التأكد من تطبيق المنشأة أو المبني لكود الحريق وفي هذه الخطوة لابد من الاستفادة من الخبرات الخارجية والدول التي سبقتنا في هذا المجال ففي الخارج يكون لكل شركة تأمين مكتب استشاري كبير يقوم بالتأكد من تطبيق كود الحريق بالنسبة للمبني أو المنشأة محل التأمين ومدي فاعلية الكود المطبق من عدمه ثم يرفع توصياته إلي شركة التأمين وبالتالي تضمن الشركة أن المبني يستوفي شروط الأمن والسلامة ثم تقبل طلب التأمين.

ويستطرد أن الموضوع لا ينتهي عند ذلك الحد فلابد من وجود جهة رقابية تقوم بالتفتيش الفجائي علي المنشآت بصفة دورية للتأكد من سلامة النظام المطبق ومدي كفاءته وهل يحتاج إلي تطوير أم لا وبالتالي نستطيع أن نحمي الاستثمارات القائمة من الأخطار التي يمكن أن تندلع في أي وقت لأن بعض المنشآت تتراخي في تطبيق الكود بعد أن تقوم إدارة الدفاع المدني بتسليم المنشأة أو المبني ومن هنا يحدث الإهمال الجسيم الذي تنشأ عنه الحرائق التي تحدث تقريباً كل يوم.

ويطالب القاضي بضرورة إنشاء شركة مشتركة بين إدارة الدفاع المدني والمكاتب الاستشارية تقوم بمتابعة تطبيق كود الحريق في المنشآت وبالتالي تصبح إدارة الدفاع المدني جهة تربحية وبالتالي تضمن توازن طرفي المعادلة طرفها الأول العوائد التي تتحقق وتعود إلي خزانة الدولة والطرف الثاني للمتابعة المستمرة وضمان تطبيق كود الحريق في المنشآت وبالتالي منع اندلاع الحرائق من المصدر وحماية الاستثمارات القائمة.

■ محمد حماد

جريدة الاهرام (الطبعة العربية - صفحة ١٦) ٢٠٠٨/١٠/١٢